مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٤٤٣-٤٨٦، الرياض (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)

الانفتاح التجاري وأثره على السياسات المالية والنقدية

زكية مشعل

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة اليرموك، إربد — الأردن

(قدم للنشر ١٤١٩/٢/١٩م، وقبل للنشر في ١٤٢٠/١٠/٢٣هـ)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية: مالية ونقدية. لقد تم تصميم نموذج قياسي لهذه الغاية وتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وقد طبق هذا النموذج على اقتصادات خمس دول تختلف من حيث، درجة الانفتاح، وحجم السكان وحجم الاقتصاد، وهذه الدول هي: الأردن، مصر، اليابان، ألمانيا، و ماليزيا.

تظهر نتائج الدراسة النظرية لهذا الموضوع إن الانفتاح التجاري يضعف قوة السياستين المالية والنقدية في التأثير على الاقتصاد في جميع الدول، مهما كان حجم اقتصادها. ولكن يزداد مدى إخفاق تلك السياسات كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج.

مقدمة

إن النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعتبر الانفتاح الاقتصادي -بشكل عام- عاملا هاما لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد كمية وكفاءة الإنتاج. وفي أدبيات التنمية الاقتصادية فإن الانفتاح الاقتصادي سوف يساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج؛ وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد إن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج [١].

ونظراً لما يكتسبه تيار العولمة الاقتصادية من زخم هائل في الفترة الراهنة، حيث يقوده ويسانده أكثر القوى السياسية والاقتصادية والمالية نفوذاً في المراكز الرأسمالية الرئيسية. حيث يتركز النشاط الأساسي لهذه المؤسسات على إشاعة اقتصاد السوق وتنفيذ الخصخصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة. وتتبدى هذه المحاولات في منطقتنا العربية -على سبيل الخصوص- بمحاولة إقامة نظام إقليمي جديد ينسجم مع النظام العالمي الجديد ويتكامل معه. وسيعصف هذا النظام الإقليمي الجديد بنمط العلاقات الاقتصادية السابقة بين دول المنطقة، ليحل محلها منظومة جديدة من العلاقات، تفرض على كل من دول المنطقة تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تتطلب وعياً في التعامل معها لكي لا تهدد المسيرة التنموية لهذه الدول. ورغم إن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة في المرحلة القادمة لم تتبلور بعد بشكل نهائي، إلا إن الملامح الأولية لها بدأت تظهر من خلال التقارير الدولية حول تنمية المنطقة، ومن خلال الاتفاقيات الأولية الموقعة.

إن المؤشرات المذكورة تدل على إن المرحلة القادمة ستتسم بانفتاح أسواق السلع والخدمات أمام منتجات جميع الدول في المنطقة. ومن المتوقع إن يؤدي الانفتاح الاقتصادي -بغض النظر عن مستواه- إلى تعريض الاقتصادات العربية إلى ضغوط عديدة. وخاصة إن توجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبيرة سيحّد من فرص الدول الصغيرة في التصدير إلى أقطار هذه التكتلات، ما لم تقم هذه الدول بتطوير إنتاجها وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى المشتركة في التكتل التجاري. وبالنظر إلى الضغط الكبير الذي تتعرض له الدول العربية بشكل عام، والدول العربية الصغيرة بشكل خاص نحو الانفتاح على الخارج، تأتي أهمية هذه الدراسة ، من حيث إنها تتعرض لهذه المشكلة من زاوية معينة وهي الانفتاح التجاري. ويتأتى ذلك من خلال دراسة التجارة الخارجية باعتبارها مؤشراً لانكشاف أو انفتاح اقتصاد الدولة للخارج، وما ينجم عن هذا الانفتاح من آثار سلبية من حيث زيادة تبعية الدولة للعالم الخارجي، وأيضاً في مجال قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية الداخلية.

إن هذه الدراسة تهدف إلى بيان مدى انفتاح الاقتصادات العربية للخارج، وأثر ذلك على السياسات المالية والنقدية المحلية، وذلك باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية، ومن ثم حساب أثر

التغير في أدوات السياسات المالية والنقدية على الدخل القومي، في حالة الاقتصاد المفتوح وفي حالة الاقتصاد المغلق.

وسيكون منهج هذه الدراسة كما يلي: أولاً، بيان مفهوم العولمة وآثارها من الناحية النظرية. ثانياً، استعراض الدراسات السابقة التي تبين أثر الانفتاح التجاري على اقتصاديات الدول المنفتحة. ثالثاً، استعراض مؤشرات الانفتاح أو الانكشاف التجاري وحسابها للدول العربية ولبعض الدول الأجنبية المختارة. رابعاً، تقدير أثر الانفتاح التجاري على السياسات الاقتصادية الداخلية لعدة دول بدرجات مختلفة من الانفتاح والمستوى الاقتصادي، وذلك باستخدام نماذج إجمالية للدول تحت الدراسة وتقديرها قياسياً. وفي الخلاصة نوجز النتائج التي توصل إليها البحث.

مفهوم العولمة وأثارها من الناحية النظرية

المتابع للتطورات الاقتصادية يلاحظ تزايداً في النشاط الاقتصادي الدولي على جميع المستويات وفي جميع القطاعات الاقتصادية، ويطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة اسم العولمة. إن اشتهار ظاهرة العولمة في السنوات العشر الأخيرة ليس سببها نشأة الظاهرة بل نموها وبمعدل متسارع. إن التعريف الدقيق لظاهرة العولمة بشكل عام هو " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة الاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة [٢]. ويرى باحثون آخرون أن العولمة كظاهرة ولدت في هذا القرن وبخاصة في أواسط عقد الأربعينات من هذا القرن، حيث أنشئت المؤسسات والبرامج الدولية من أجل إعادة إعمار أوروبا، وتمويل مشروعات البنية الأساسية وإعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية. ولقد كان الهدف من قيام هذه المؤسسات إقامة روابط صناعية وتجارية ونقدية بين أوروبا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. إلا إن العولمة تلك- رغم ما أفرزته من ازدهار اقتصادي ومن تسهيلات في ميدان المدفوعات - لم تصمد طويلاً في وجه الحاجة الأوروبية إلى إنشاء نظام اقتصادي تجاري ونقدي إقليمي مميز، وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة ضمن معاهدة روما، ثم سوق أوروبية موحدة، فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمن معاهدة "ستريتس" والتي تضم خمسة عشر بلداً صناعياً. ونتيجة لنجاح هذه التجربة

الأوروبية انتشرت وتعددت التنظيمات الإقليمية تحت عناوين متنوعة مثل "مناطق تبادل حر" و "اتحادات جمركية"... إلخ، تستهدف كلها تحرير التجارة البينية واعتماد نظام اقتصاد السوق [٣].

أما من أهم القوى الدافعة للعولمة، الشركات المتعددة الجنسيات. فالاقتصاد العالمي تتحكم فيه اليوم شركات عملاقة تسيره وتسيّر الحكومات التي تمثله. إن حركة رؤوس الأموال عبر الحدود جلبت في بداياتها نمواً لبعض الاقتصادات التي كانت في طور التحوّل لدول صناعية، إلا إن عدم القدرة على التعامل مع المخاطر الكامنة فيه أدى إلى كارثة لبعض هذه الدول كما حدث في جنوب شرق آسيا، حيث أضاعت مكاسب النمو الذي تم اكتسابه وأدت إلى مشكلات سياسية واجتماعية لهذه الدول. فقد انسحبت رؤوس الأموال هذه إلى أسواق جديدة بحثاً عن ربح جديد دون إبداء أية رحمة أو اعتبار لهذه الاقتصادات.

في ظل العولمة نرى أن الاقتصاد حل محل الأيديولوجية في السياسات الدولية. فقد بدأت تختفي الانقسامات والاختلافات الأيديولوجية التي سادت في النصف قرن الماضي، وبدأ اعتماد الاقتصادات الوطنية على بعضها يزداد، خصوصاً مع التطورات التكنولوجية، والتحرر التجاري الذي انتقل إلى الدول النامية أيضاً وزاد مع انتهاء الحرب الباردة، حيث تحولت الاقتصادات المركزية التخطيط إلى اقتصاد السوق. وفي نفس الوقت فإن برامج التصحيح الاقتصادي في العديد من الدول النامية قرّب اقتصاداتها من اقتصاد السوق، بحيث أصبحت السياسات الاقتصادية المحلية متأثرة بالسياسات الاقتصادية الدولية عبر المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإلى حد كبير الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية التي وضعت قواعد التعامل الدولي في التجارة في البضائع والخدمات وحتى الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية. لقد اختفت السياسات الاقتصادية التي سادت في الستينات والسبعينات والداعية إلى الإنتاج للإحلال محل المستوردات بعد أن ثبت فشلها في تحقيق التنمية المستديمة التي ترجوها الدول النامية، وظهرت سياسة جديدة تدعو إلى زيادة الصادرات لتحسين الميزان التجاري وفتح الأسواق لجذب الاستثمارات المنتجة.

إن التكامل الاقتصادي الدولي أو العولمة كما تسمى الآن، يعني أن التجارة ورأس المال والمعلومات سوف تنساب بحرية أكثر عبر الحدود الوطنية. وبيّن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

[٤]، إن هناك ثلاث قوى كبيرة وراء تكامل الاقتصاد العالمي الجديد هي: الزيادة الكبيرة في قيمة التجارة الدولية خلال العقود الأربعة الماضية والتي وصلت (٦٠٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٥م، وهذا يمثل (١٤) مثلا عما كانت عليه قيمة التجارة عام ١٩٥٠م، كما إن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من ٧٪ عام ١٩٥٠ إلى ١٥٪ عام ١٩٧٤م، لتصل ٢٢,٥٪ خلال العقدين الأخيرين. ومع إن التحرر الاقتصادي لم يكن بنفس الدرجة بين الدول والأقاليم المختلفة، إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في التجارة تعكس استمرار التحرر التجاري العالمي.

أما العامل الثاني فهو زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جميع أنحاء المعمورة، وسهل هذه العملية -كما أشرنا سابقا - الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت توسع أنشطتها بإنشاء فروع لها في دول كثيرة، وتتسابق الدول الآن لجذب هذه الاستثمارات التي وصلت إلى ٣,٢ تريليون دولار عام ١٩٩٦م. وتغطي هذه الاستثمارات مجالات واسعة من الأنشطة الاقتصادية التجارية والخدمية على حد سواء. ومع إن القسط الأكبر من هذه الاستثمارات يبقى في الدول المتقدمة، إلا أن الدول النامية بدأت تحصل على قسط أوفر منها في السنوات الأخيرة.

أما العامل الثالث فهو ثورة الاتصالات والمعلومات وانتشارها عالميا. لقد أصبح العالم نتيجة هذا التطور بلا حدود على الرغم من الحدود السياسية. وأصبحت تتبع قوة هذا التطور من توفره بأسعار مناسبة يقدر الناس على دفعها في معظم الحالات، مثل برامج الكمبيوتر والإنترنت. وقد ساهم مثل هذا التطور بشكل كبير في إتمام الصفقات التجارية والمالية وغيرها في وقت سريع جدا وربط العالم ببعضه بشكل إيجابي أو سلبي أحيانا. إن هذه التطورات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي سوف تؤثر على حياة الناس في بلدان كثيرة. فمع أنها لن تحل محل عوامل الإنتاج المعروفة لكنها ستغير طرق الإنتاج والتصدير والاستيراد، وتفرض أساليب جديدة في الاستهلاك. ومن الأنواع الجديدة في التجارة عن طريق الإنترنت ما أصبح يعرف بالتجارة الإلكترونية التي تختصر الوقت والورق وتتجاوز الحدود ورجال الجمارك.

إن ظاهرة العولمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية. فبالنسبة للجانب الاجتماعي، فقد تأثر بعمليات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح في معظم الدول خصوصا النامية منها، وتسبب في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزادت الفجوة

بين الغني والفقير والقوى والضعيف على المستويين المحلي والدولي. إن العولمة قد تؤدي إلى انخفاض الأجور وفقدان الوظائف وإضعاف سيطرة الدولة. كذلك يتوقع أن ينخفض التوظيف للعمالة الماهرة بشكل خاص، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متطورة تتميز باعتمادها الكثيف على رأس المال، وزيادة القوة التفاوضية للشركات المتعددة الجنسيات والتي تمكنها من التحكم بالأجور والتخلي عن العمالة وقت الكساد وتشغيلها وقت الرواج. أما بالنسبة للتأثير السلبي للعولمة على سيطرة الدولة فتنبع من النهج نحو تشجيع السياسات التحررية في مجال التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمل على تحفيز عمل الاستثمارات الأجنبية وتسهيل دخولها في الأسواق المالية، وهذه العوامل تضعف من سيطرة الدولة على أدواتها المالية والنقدية والتي أصبح يتحكم بها التذبذب في الأسواق العالمية والذي صار يميز الأسواق المالية العالمية في العقد الأخير من هذا القرن والذي شهد انخفاضاً في قيم الأصول المالية من أسهم وسندات وتذبذباً في أسعار صرف كثير من العملات ولفترات طويلة، وحدوث أزمات حادة في الأسواق العالمية كالتي حدثت في المكسيك ودول جنوب غرب آسيا، بالإضافة إلى انهيار مؤسسات مالية ضخمة في الدول الصناعية والدول شبه الصناعية والذي خلق جواً من عدم الثقة والمخاطرة.

ومن سلبيات العولمة إنها تعمل على تعميق الهوة بين الدول الغنية المتقدمة التي تحظى بالثروات المالية والبشرية والتكنولوجية، وبين الدول النامية، ذات الاقتصادات الضعيفة والتي لا تملك أكثر من تصدير مواردها الخام الأولية والطاقة. وهذا الوضع قد يؤدي في الأمد الطويل إلى استفحال وضع التخلف وبطء النمو في الدول النامية مما يعمل على زيادة الاعتماد على الاقتصاديات الخارجية والأنشطة العالمية بحيث لا تستطيع الدول النامية أداء مهامها بنفسها.

وقد تؤثر العولمة بشكل سلبي أيضاً على البيئة، وذلك لأن زيادة الإنتاج لغايات التصدير يولد ضغطاً شديداً على الموارد الطبيعة من مواد خام ومنتجات الطاقة المختلفة، مما يعمل على تلويث البيئة من ماء وهواء وتربة. وأخيراً فإن العولمة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المجالات التي تعطي إيرادًا ماليًا سريعًا وتتميز بأنها استثمارات غير منتجة نسبياً ولكنها آمنة، بدلاً من الاستثمار في المجالات المنتجة التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإعطاء المردود المالي.

وهذا التوجه لا يخدم سوى المصالح الخاصة لهؤلاء المستثمرين. أما بالنسبة للدراسات التي بحثت في تأثير الانفتاح التجاري بشكل خاص على الاقتصاد فقد تم استعراضها في القسم التالي من الدراسة.

الدراسات السابقة

إن الدراسات التي بحثت في أثر الانفتاح التجاري (openness) على النمو الاقتصادي، أو على القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، تعتبر عديدة، وخاصة بعد عقد السبعينات إلى الآن. إلا إن فحص أثر الانفتاح التجاري على السياسات الاقتصادية المحلية للدولة لم يكن في أي دراسة سابقة، إلاّ دراسة أجريت في منتصف الثمانينات [٥]، حيث تبين بها أن زيادة الانكشاف التجاري يضعف قوة السياسة المالية للدولة. إلا إن تلك الدراسة ينقصها أن تطبق على عدد أكبر من البلدان، ولسنوات أطول، وكذلك، بأن يتم حساب أدوات السياسات المحلية المختلفة بطريقة أدق باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة في الحاسب الآلي، حيث إن الحساب القياسي لأدوات السياسة المالية قد تم يدوياً في تلك الدراسة.

إن الدراسات الحديثة(*) عن السياسة التجارية وأثرها على النمو في الدول النامية قد تم استعراضها ومناقشة قوتها أو ضعفها في دراسة قيّمة أجريت عام ١٩٩٣م [٦]، حيث قسم الباحث الدراسات في موضوع الانفتاح التجاري إلى قسمين: الأول، الدراسات التي بحثت أثر السياسات التجارية على عدد كبير من الدول النامية. إن طبيعة هذه الدراسات أنها كبيرة الحجم وقامت بها مؤسسات بحثية أو دولية. الثاني، الدراسات القياسية التي بحثت أثر الانفتاح والسياسة التجارية على قطاع معين في بلدان محددة، كأثر الانفتاح على العمالة، سعر الصرف، والنمو الاقتصادي، وأثر سياسة تشجيع الصادرات على النمو، وتأثير الصادرات على النمو في ظروف مختلفة للأسواق العالمية. وقد ذكر إدوارد سيباستين [٦] أن جميع هذه الدراسات تستخدم نماذج قياسية بسيطة في تحليلها.

(*) منذ بداية السبعينات إلى أوائل التسعينات.

وفي دراستنا هذه، سوف يتم استعراض دراسات أخرى لم يستعرضها إدوارد، مع إضافة دراسات حديثة في عقد التسعينات. إن الدراسات التي تربط ما بين درجة الانفتاح التجاري وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، فقد بينت إحدى الدراسات أن الدول التي تنمو ويرتفع معدل الدخل الفردي فيها، يميل نصيب الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع. وقد ذكرت الدراسة أن حجم الدولة له أثر بارز في هذا الشان، حيث إن الدولة الصغيرة نسبياً في عدد سكاني أقل من ٢٥ مليون نسمة، فإن الصادرات تشكل بالمتوسط ما نسبته ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمعدل مشاركة ١٥٪ للدول الأكبر نسبياً، في عدد سكانها، مع نفس مستوى الدخل الفردي. لذلك فقد استنتجت الدراسة أن الانفتاح التجاري، مقاساً بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على نمو الإنتاج وعلى إنتاجية عناصر الإنتاج [٧].

أما الدراسات الأخرى التي بيّنت وجود علاقة طردية ما بين النمو في الإنتاجية والانفتاح التجاري فهي عديدة [٨، ٩، ٦، ١٠، ١١، ١٢]. وقد بينت الدراسة الأخيرة، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية قوية ما بين الانفتاح والنمو في الإنتاجية، أن درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد له أثر في تحديد العلاقة ما بين الانفتاح والنمو في الإنتاجية. وهناك أيضاً دراسات قد استنتجت أنه لا توجد إثباتات قوية تربط ما بين الإنتاجية والانفتاح [١٣، ١٤]. وهناك دراسة أخرى قد بينت أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٪ سوف تزيد الدخل الفردي بمقدار ٠,٥٪، وقد استخدمت هذه الدراسة عدة معايير لقياس الانفتاح التجاري، وذلك لفحص أثر ذلك الانفتاح على النمو الاقتصادي، حيث استنتجت من ذلك وجود علاقة طردية ما بين الانفتاح والنمو مهما كان مقياس الانفتاح المستخدم، وإن درجة قوة هذه العلاقة تعتمد على طبيعة الدراسة؛ هل هي مقطعية cross-section أو تعتمد على إحصاءات السلاسل الزمنية time series. وقد بينت الدراسة أنه توجد علاقة سببية causality ما بين درجة الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تجري على الاتجاهين، حيث إن زيادة الانفتاح تزيد النمو والعكس صحيح أيضاً [١٥].

بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على التصدير كأسلوب للتنمية، فقد وجدت إحدى الدراسات أن تلك الاقتصادات تنمو بنسب أسرع من الاقتصادات التي تركز على أسواقها الداخلية [١٦]. أما أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية - وليس النمو فقط - فقد بينت دراسة أخرى العلاقة

ما بين الانفتاح التجاري وبين التنمية البشرية لمجموعة من الدول النامية، حيث استعمل الباحث معيار التنمية البشرية كما هو متبع من الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP) لقياس مستوى التنمية البشرية للدول مدار الدراسة. وقد بينت النتائج أنه كلما زاد انفتاح الدول للخارج فإن مستوى التنمية البشرية يزداد. وقد استخدم الباحث معيار بيرسون للترابط ما بين الانفتاح وبين أحد عشر مقياساً من مقاييس التنمية البشرية [١٧].

أما أثر الانفتاح التجاري على قطاع العمالة، فهناك دراسة استخدمت نموذجاً اقتصادياً لاقتصاد مفتوح من قطاعين وذلك لتحديد العمالة ما بين قطاع التصدير والقطاع المحلي، وطبق ذلك النموذج على الاقتصاد الكوري. لقد ربط النموذج ما بين معدل الأجور ومستوى العمالة في اقتصاد مفتوح، حيث وجد أن زيادة الأجر له أثر على القطاع المحلي والقطاع التصديري. وبالتحديد، فقد وجد أن امتصاص القطاع التصديري لمقدار معين من العمالة من القطاع المحلي سوف يؤدي إلى زيادة العمالة في القطاع المحلي في الأجل القصير، بحيث تفوق تلك الزيادة نقصان العمالة الأصلي في ذلك القطاع. أما العمالة الكلية فربما تزداد مع زيادة الأجور [١٨].

وبالنسبة لتأثر الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصادات المنفتحة على بعضها، فهناك دراستان. الأولى هدفت إلى تحديد درجة الاعتماد بين اقتصاد السودان واقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٦٣-١٩٨٢م عن طريق بناء نموذجين قياسيين لكل دولة والربط بينهما بواسطة متغيرات التجارة الخارجية، ومن ثم تتبع الآثار الناجمة عن الصدمات السلبية والإيجابية التي يتعرض لها أحد هذه الاقتصادات وأثر هذه الصدمات على الاقتصاد الآخر. ولتحديد أثر هذه الصدمات يتم عمل محاكاه simulation للمتغيرات الاقتصادية الكلية. وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني قد تأثرت بشكل معنوي صحيح من حيث الاتجاه والقيمة لصدمة تحدث في الاقتصاد السعودي، أما بالنسبة للاقتصاد السعودي فلم يكن له رد فعل قوي أو ملموس تجاه صدمة في الاقتصاد السوداني [١٩]. أما الدراسة الثانية فقد حاولت إثبات أن الصدمات الخارجية تلعب دوراً رئيسياً في التحكم بالأداء الاقتصادي للدول الساعية نحو الانفتاح الاقتصادي. وتستخدم الدراسة نموذج توازن عاماً ديناميكياً وذلك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الانفتاح التجاري

قد يؤدي إلى زيادة في الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد، لكنه يجعل الاقتصاد معرضاً بشكل واضح للصدمات الخارجية، إضافة إلى ذلك فإنه في بعض الحالات قد يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم بالإنفاق المحلي الخاص أو العام [٢٠].

أما أثر الانفتاح الاقتصادي على أسواق الخدمات المالية (بما فيها البنوك والتامين)، فقد بينت إحدى الدراسات أن تلك الأسواق تخضع لرقابة شديدة من أغلب حكومات الدول النامية، حيث إن طبيعة تلك الأسواق تمثل احتكار القلة oligopolistic . إن التدخل الحكومي القوي وقلة المنافسة قد أدت إلى قلة كفاءة هذا القطاع في الدول النامية. وبين الباحث أن أجواء التجارة العالمية قد تغيرت في الوقت الحالي وبدأت الدول الصناعية (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) بالضغط على الدول النامية بفتح أسواقها المالية للمؤسسات الأجنبية. إن فتح تلك الأسواق - حسب النظرية الاقتصادية- سيزيد الكفاءة والنمو، ولكن ذلك لم يحدث في العديد من الدول النامية. وقد بينت الدراسة أنه حسب تجربة كوريا، فإن فتح أسواقها المالية للمؤسسات الأجنبية لم يكن مجدياً، إذ كانت الشركات الأجنبية تبغي المشاركة في الأرباح (أو الريع)، وهذا قد أدى إلى عدم الرغبة بالمشاركة وبالتالي استمرار الرقابة الحكومية على أسواق المال واستمرار عدم الكفاءة الإنتاجية [٢١].

وبالنسبة لأثر الانفتاح على النمو في قطاع معين، فقد بيّنت دراسة سابقة [١٣] أن مقارنة عدة دول بدرجات انفتاح مختلفة، لم تظهر درجات مختلفة من النمو في القطاع الصناعي. أما أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، فقد تبين أن التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والواردات تساهم إيجابياً في نمو قطاع الصناعة التحويلية [٢٢]. وكذلك تبين في دراسة أخرى لقياس أثر التركيب السلعي للصادرات الوطنية الأردنية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى النمو في القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، إلى أن الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الصادرات من السلع الرأسمالية والمواد الخام تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى طبيعة القطاع الصناعي التصديري الأردني، إذ إنه يشمل صناعات تحويلية وصناعات استخراجية. فالصادرات من الصناعات التحويلية التي أهمها السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة درجة المنافسة وزيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج. في حين

أن الصناعات الاستخراجية لا تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج بل قد تؤدي إلى تخفيضه وذلك لطبيعة السلع الاستخراجية (الخام)، إذ لا تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وبالتالي لا تنعكس كزيادة على الناتج المحلي [٢٣]. أما عن أثر الانفتاح التجاري على التضخم، فمن الناحية النظرية، هناك وجهتا نظر متعارضتان حول هذا الموضوع. الأولى تسمى (the spillover hypothesis) حيث تشير إلى أن الانفتاح يؤدي إلى خفض معدلات التضخم، بينما الثانية وتسمى (the cost push hypothesis)، فتشير إلى أن الانفتاح يؤدي إلى تسريع وتائر التضخم. وقد أجرى باحث دراسة على ٤٧ دولة متقدمة ونامية للسنوات ١٩٥٦-١٩٨٥ لفحص العلاقة السببية بين الانفتاح والتضخم، واعتمد على تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لكل دولة، حيث ربطت المعادلة المقدرة ما بين التغير السنوي في مؤشر الأسعار القياسية للمستهلك (CPI) وما بين الانفتاح (وهو التغير السنوي لنسبة الصادرات إلى GDP أو التغير السنوي لنسبة الواردات إلى GDP). وقد دلت النتائج على أنه إذا كان معيار الانفتاح هو نسبة التغير في الصادرات إلى GDP، فإن العلاقة السببية بين الانفتاح والتضخم قد ظهرت في ١٩ دولة، خمس منها قد دعمت وجهة نظر الـ spillover، بينما الأربع عشرة دولة الأخرى قد دعمت وجهة نظر الـ Cost push. أما باستخدام معيار الانفتاح الثاني (نسبة التغير في الواردات إلى GDP)، فقد تبين أن العلاقة السببية تأتي من الانفتاح ألى التضخم، حيث إن ١٨ دولة قد دعمت وجهة نظر الـ cost push والباقي وجهة النظر الأخرى [٢٤]. وهناك دراسة أخرى قد استخدمت معيار نسبة الواردات إلى GDP كمقياس للانفتاح، وقد بينت أن هناك علاقة عكسية وقوية ما بين درجة الانفتاح وما بين التضخم في الدول التي تعاني من مديونية كبيرة، أما الدول الأقل انفتاحا فإنها تحصل على نسبة أعلى من التضخم خلال فترة أزمة المديونية لديها [٢٥]. وهناك دراسة أخرى قد بينت أنه لا توجد علاقة ما بين الانفتاح التجاري والتضخم [٢٦].

وعن أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار، فقد بينت إحدى الدراسات عن محددات الاستثمار الأجنبي في الأردن، أن درجة الانفتاح التجاري مقاسة بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي لها أثر إيجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المشترك في الأردن. وقد استنتج الباحثان أن الاستثمار الأجنبي في الأردن جاء مكملا للانفتاح

التجاري وليس بديلاً له. وقد فسر الباحثان ذلك بأن أوردا أن هذه السمة التكاملية قد ترجع إلى طبيعة حجم السوق الأردني الذي يحول دون تحقيق بعض المشروعات لاقتصاديات الحجم. بينما يعتقد الباحثان نفسهما بإمكانية إحلاليتهما (أي: الانفتاح والاستثمار الأجنبي) في حال بعض الدول الكبرى ذات الأسواق الواسعة أو التجمعات الاقتصادية التي تفرض قيوداً على مستورداتها من العالم الخارجي كما هو الحال في المجموعة الأوروبية. حيث يصبح من المجدي حينئذٍ أن تتجه الاستثمارات الخارجية إلى مثل تلك الأسواق أو التجمعات الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتوزيع المباشرين إلى مستهلكي تلك الأسواق [٢٧].

مؤشرات الانفتاح التجاري للخارج

يعتبر مقياس الانفتاح التجاري من أحد المقاييس التي تقيس ظاهرة التبعية الاقتصادية، باعتبارها ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف في الإطار الرأسمالي. والمقصود بالتبعية من هذا المنظور، تلك الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، وهيمنة دول المركز الرأسمالي، ومعها الشركات متعددة الجنسية على مصير الدول النامية، من خلال تسخير موارد الدول التابعة لخدمة أغراض دول المركز وشركاته الاحتكارية الكبرى في إطار استراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدنٍ في التقسيم الدولي للعمل [٢٨، ص ص ١٣-١٧٦].

وقد أورد إبراهيم العيسوي [٢٨، ص ص ١٣-١٧٦] خمس مجموعات فرعية من المؤشرات، يمثّل كل منها بمؤشر فرعي مركب لقياس التبعية الاقتصادية، وهذه المجموعات الفرعية هي:

١- مجموعة مؤشرات الصادرات.

٢- مجموعة مؤشرات الواردات.

٣- مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي.

٤- مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية.

٥- مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي.

أما مجموعة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي الواردة في النقطة الثالثة الآنفة الذكر، فقد أورد لها إبراهيم العيسوي [٢٨] خمسة مؤشرات أخرى، أحدها مؤشر درجة الانكشاف التجاري. ويمكن حساب هذا المؤشر بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهناك باحثون عرب آخرون أوردوا معايير لقياس الانفتاح الاقتصادي، باعتباره وجهاً من وجوه التبعية الاقتصادية، وهذه المؤشرات لا تخرج عن إطار المؤشرات التي أوردها العيسوي [٢٨، ص ص ١٣-١٧٦]، انظر [٢٩، ص ص ٧٩-٨٥ ، ٣٠، ٣١، ٣٢، ص ص ٥٣-٦٦ ، ٣٣، ص ص ٤٩٧-٥٠٩]. إلا أن الباحثين العرب لم يحددّوا نسباً مئوية لتحديد الانفتاح أو الانكشاف وانغلاق الاقتصاد. بينما حدد العيسوي [٢٨] مناطق انتقال لتلك المؤشرات. وقد أعتبر [٣٤] اقتصاد الدولة منفتحاً إذا شكلت المستوردات نسبة تزيد على ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذه الدراسة سوف نستعرض ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري، هي: نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً نسبة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وسوف نطبق هذه المقاييس الثلاثة على اقتصادات الدول العربية للعامين ١٩٨٠و ١٩٩٥م. وسوف نطبقه أيضاً على اقتصادات ست دول مختارة، منها ما هو من الدول الصناعية، مثل: أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، واليابان، ولدولتين تنتهجا التصنيع كأسلوب للنمو الاقتصادي، وهاتان الدولتان هما: تركيا وماليزيا. وحتى يتم تعظيم الفائدة، فإن عدد السكان لعام ١٩٩٥ قد أورد لجميع تلك الدول من أجل الربط ما بين حجم البلد وبين درجة الانفتاح التجاري.

- مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

بالنسبة لمؤشر نسبة الواردت إلى الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نتقيد بالنسب التي حددها كل من العيسوي وهينريكس[٢٨، ص ص ١٣-١٧٦ و ٣٤] ونعتبر أن ارتفاع تلك النسبة إلى ٢١ ٪ فأكثر يدخل الدولة في منطقة الانفتاح التجاري. وإذا ما طبقنا هذا المقياس على اقتصادات الدول العربية (جدول رقم ١) لوجدنا أن اثنتي عشرة دولة عربية تعتبر منفتحة على العالم الخارجي. أما الدول غير المنفتحة فهي خمس دول: سوريا، السودان، العراق، مصر، والسعودية.

وإذا ما طبقنا هذا المقياس على الدول الست غير العربية للعامين ١٩٩٠، ١٩٩٥ م (انظر جدول رقم ٢)، لوجدنا أن الولايات المتحدة واليابان، تعتبران دولاً غير منفتحة في هاتين السنتين. أما بالنسبة لألمانيا وبريطانيا فقد مالتا نحو الانفتاح عبر السنين، حيث وصل بالنسبة لبريطانيا إلى ٢٦,٣ ٪ عام ١٩٩٥م. أما ألمانيا فإنها تتذبذب بدرجة الانفتاح حول الحد الأقصى حيث وصل المؤشر إلى ١٩,٢ ٪ عام ١٩٩٥م. أما ماليزيا فقد اعتبرت منفتحة حسب هذا المعيار، وكذلك تركيا فقد تزايد انكشافها ببطء عبر السنوات إلى أن وصل إلى ٢٣,٨ ٪ عام ١٩٩٥م.

الجدول رقم (١) حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة للأقطار العربية للعامين ١٩٨٠ و ١٩٩٥م.

البلدإن	عددالسكان (ملايين) ١٩٩٥	نسبة الورادات إلى GDP		نسبة الصادرات إلى GDP		نسبة التجارة الخارجية إلى GDP	
		١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
الأردن	٥,٤٤	٦٢,٢٠	٥٥,٦٥	١٤,٩٠	٢٦,٦٦	٧٧,١٠	٨٢,٣٠
الإمـــارات العربية	٢,٣١	٢٩,٥٠	٦٧,٨٠	٦٩,٨٠	٧٤,٩٣	٩٩,٣٢	١٤٢,٧٤
البحرين	٠,٥٩	١١٣,٤٠	٧٣,٥٢	١١٧,٠٠	٨١,٤٠	٢٣٠,٤٠	١٥٥,٠٠
تونس	٨,٩٢	٤٠,٧٠	٤٣,٩٠	٢٥,٨٠	٣٠,٤٠	٦٦,٤٠	٧٤,٣٠
الجزائر	٢٨,٥٥	٢٦,١٠	٣١,٢٣	٣٣,٠٠	٢٧,٥٢	٥٧,٧٠	٥٨,٧٥
ليبيا	٥,٤١	٢٣,٨٠	-	٦٢,٢٠	-	٨٠,٦١	-
سورية	١٤,١٩	٣١,٠٠	٩,٤٠	١٥,٨٠	٨,١	٤٧,٧١	١٧,٤٧
السودان	٢٦,٧١	١٥,٩٠	-	٥,٥٠	-	٢١,٤٠	-
العراق	٢٠,٤٥	١٥,٥٠	-	١١٠,٠٠	-	٩٢,٤٠	-
عمان	٢,١٣	٣٢,٠٠	٣٠,٩٠	٥٩,٢٠	٤١,٥٣	٨٥,٠٠	٧٢,٤٠
قطر	٠,٥٩	١٨,٢٠	٢٦,١٤	٧٢,٥٠	-	٩٠,٧١	-
الكويت	١,٦٩	٢٣,٧٠	٢٩,٢٥	٧٢,١٠	٤٨,٠٠	٩٢,٠٠	٧٧,٣٠
مصر	٥٩,٢٣	٢٠,٢٠	١٩,٤٦	١٢,٧٠	٥,٧١	٣٦,٠٠	٢٥,٢٠

تابع الجدول رقم (١)

البلدإن	عددالسكان (ملايين) ١٩٩٥	نسبة الورادات إلى GDP		نسبة الصادرات إلى GDP		نسبة التجارة الخارجية إلى GDP	
المغرب	٢٧,١١	٢٣,٩٠	٢٥,٩١	١٣,٧٠	١٤,٣١	٣٦,٠٠	٤٠,٢٠
السعودية	١٧,٤٥	٢٥,٩٠	١٩,٤٢	٨٧,٨٠	٣٥,٤٦	٩٤,٤٠	٥٥,٠٠
موريتانيا	٢,٢٨	٤١,٣٠	-	٢٨,١٠	-	٦٩,٤٥	-
اليمن العربية	١٥,٠٣	٧٠,٩٠	-	٦,٧٠	-	٦٧,٥٠	-

المصدر: الأرقام محتسبة من الملحقين رقمي (٢) و (٣)

- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

من الملاحظ -من استعراض البيانات عن هذا المؤشر- أنه يميل إلى أن يأخذ قيماً مرتفعة بالنسبة إلى البلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جداً من السلع. وقد اعتبر العيسوي العيسوي [٢٨، ص ص ١٣-١٧٦] أن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ ٪ فأكثر، مؤشراً على الانفتاح التجاري.

وعند تطبيق هذا المقياس على اقتصادات الدول العربية للعامين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ (انظر جدول رقم ١) وجدنا أن هنالك خمس دول غير منفتحة وهي: سورية، السودان، مصر، المغرب، واليمن. ونلاحظ أن الأردن وتونس قد اتجهتا نحو الانفتاح للخارج عبر السنين، حيث كانت النسبة للأردن ١٥ ٪ عام ١٩٨٠ وارتفعت إلى ٢٦,٧ ٪ عام ١٩٩٥م. أما تونس فقد ارتفعت نسبة الانفتاح فيها من ٢٥,٨ بالمائة إلى ٣٠,٤ بالمائة في العامين المذكورين. أما الدول العربية الأخرى فهي جميعاً منفتحة على العالم الخارجي حسب هذا المؤشر. ومما يزيد من خطورة هذا الانفتاح للدول العربية أنه يتركز في سلعة تصديرية واحدة هي النفط وبعض الخامات الأخرى[٥]. ومن الخطورة بمكان الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية وذلك لأنه يعرّض إيرادات الدول المنتجة إلى تقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار السلع في الأسواق العالمية. كما أن الخطر على إيرادات الأقطار العربية من الصادرات

النفطية والخامات الأخرى شديدٌ نظراً لأن هذه الصادرات من النوع القابل للاستنزاف والنضوب نهائياً. كما أن الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الأولية يحرم الأقطار المصدرة من القيمة المضافة التي ينالها فيما لو أجرى عليها عمليات تحويلية، وهذا يجعل مخاطر التبعية للخارج أشد وطأة مما لو كانت الصادرات متنوعة، بحيث إن التقلبات في أسعار إحدى سلع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة بتوزيع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة.

أما بالنسبة للدول غير العربية (انظر جدول رقم ٢) فإننا نجد أنها جميعاً غير منفتحة على العالم الخارجي، ما عدا ماليزيا فهي شديدة الانفتاح، إذ تبلغ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ٨٦.٥ ٪ عام ١٩٩٥م. بالنسبة لألمانيا فقد مالت نحو الانغلاق حسب هذا المؤشر عام ١٩٩٥م حيث أصبح انفتاحها ٢١.٧ ٪ بعد إن كان ٢٧ ٪ عام ١٩٩٠م.

جدول رقم (٢) حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاث لدول أجنبية مختارة للأعوام ١٩٩٠و١٩٩٥م

البلدان	عدد السكان (ملايين) ١٩٩٥	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي	
		١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الولايات المتحدة	٢٦٣.١٧	٩.٠٠	١٠.٦٣	٦.٨٥	٨.١٠	١٥.٨٥	١٨.٧٠
بريطانيا	٥٨.٢٦	٢٢.٨٠	٢٦.٣٠	١٨.٨١	٢١.٩٠	٤١.٧٠	٤٨.٢
المانيا	٨١.٦٤	٢٢.٩٠	١٩.٢٠	٢٧.٢٠	٢١.٧	٥٠.٠	٤١.٠٠
اليابان	١٢٥.٢٠	٧.٩٠	٦.٥٣	٩.٦٤	٨.٦	١٧.٥٠	١٥.١٣
ماليزيا	٢٠.٦٩	٦٨.٣٠	٩١.٠٠	٦٨.٨٠	٨٦.٥١	١٣٧.١٠	١٧٧.٥٥
تركيا	٦١.٦٤	١٧.٦٠	٢٣.٨٥	١٣.٣٠	١٩.٤٨	٣١.٠٠	٤٣.٣٢

المصدر: الأرقام محتسبة من ملحق رقم (٣).

نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

بالنسبة لمؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، فسوف نعتبر ارتفاع النسبة إلى ٤٥ ٪ فأكثر مؤشراً على درجة الانفتاح التجاري [٢٨، ص ص ١٣-١٧٦]. والجدول رقم (١) يبين أن الدول العربية غير المنفتحة حسب هذا المؤشر هي: سورية، السودان، مصر، المغرب، واليمن (باستثناء عام ١٩٨٠ م بالنسبة لسورية واليمن). أما الدول الأخرى جميعها فهي منفتحة على العالم الخارجي. ويلاحظ أن اتجاه تلك النسبة لبعض الدول المنفتحة مستقر تقريباً عبر الزمن أو على الأقل لا يميل للارتفاع. وكذلك بعض الدول مثل الأردن، والبحرين، عمان، والسعودية، فإن هذا المؤشر -لها- يميل للانخفاض. ولا أعتقد أن تلك الاتجاهات سواء المستقرة أو التي تميل للانخفاض تعود إلى السعي نحو الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية، وإنما يعود لعوامل أخرى قد حددت قدرة تلك الدول على زيادة الصادرات والواردات. من هذه العوامل، انخفاض عائدات النفط بعد النصف الثاني من عقد الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، وكذلك بسبب حرب الخليج في بداية التسعينات وما ترتب على ذلك من تداعيات أثرت على الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للعمالة، وهذا ليس مجال بحثنا في هذه الدراسة.

الجدول رقم (٢) يبين أن الدول الست غير العربية، قد تباينت في درجة الانفتاح حسب هذا المقياس، حيث نجد أن الدول غير المنفتحة هي: الولايات المتحدة، اليابان، وتركيا. أما بريطانيا وألمانيا فإن الأولى قد أصبحت منفتحة عام ١٩٩٥ (٤٨,٢ بالمائة) أما الثانية فأصبحت أقل انفتاحا عام ١٩٩٥ (٤١ بالمائة). أما ماليزيا فإنها تعتبر منفتحة حسب هذا المعيار أيضاً.

علاقة حجم السكان بدرجة الانفتاح التجاري

عند مقارنة درجة الانفتاح التجاري حسب المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر للدول العربية نجد أن هناك ثلاث دول قد اعتبرت غير منفتحة حسب المعايير الثلاثة وهي: سوريا، السودان، ومصر. أما الدول غير المنفتحة حسب معيارين فقط فهي: المغرب، واليمن، والعراق. أما السعودية فقد اعتبرت غير منفتحة بمعيار واحد فقط (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وعند النظر في حجم السكان للدول العربية لعام ١٩٩٥ (انظر جدول رقم ١) نجد أنه يوجد علاقة ما بين الانفتاح وحجم الدولة السكاني. حيث إن عدد السكان في البلدان غير المنفتحة كان كبيراً نسبياً. إن عدد السكان في الدول غير المنفتحة سواء بالمعايير الثلاثة للانفتاح أو بأقل من ذلك هي الدول السبع المذكورة قبل قليل، وهي مرتبة حسب عدد سكانها: مصر، والمغرب، والسودان، والعراق، والسعودية، واليمن، وسورية. وهذه الدول هي أكبر الدول العربية سكاناً على الإطلاق. ولم يشذ عن ذلك إلا الجزائر بعدد سكاني ٢٨,٥ مليون عام ١٩٩٥. وعلى أية حال، تعتبر الجزائر منفتحة قليلاً حسب جميع المؤشرات التي اتبعت في هذه الدراسة.

أما بالنسبة للدول غير العربية، فإننا نلاحظ أن الدول غير المنفتحة حسب المعايير الثلاثة السابقة للانفتاح هي: الولايات المتحدة واليابان. أما تركيا فقد كانت غير منفتحة حسب معيارين فقط وهي (نسبة الصادرات ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي). ونلاحظ من مقارنة عدد السكان لتلك الدول مع درجة انفتاحها (انظر جدول رقم ٢) أنه يوجد أيضاً علاقة ما بين الانفتاح وبين حجم الدولة السكاني. ولم يشذ عن ذلك إلا ألمانيا بعدد سكاني ٨١,٦ مليون نسمة وبريطانيا بعدد سكاني ٥٨,٣ مليون نسمة، وهذه الدول -على أية حال- متوسطة الانكشاف حسب المعايير الثلاثة السابقة. أما ماليزيا فهي منفتحة وقليلة عدد السكان نسبياً كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

أثر الانفتاح التجاري على السياسات الاقتصادية الداخلية

إن الانفتاح التجاري له أثر على هياكل الإنتاج والتصدير في الدول المنفتحة، مما يحد من فعالية السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المالية والنقدية في الاقتصادات الوطنية، لتخفيف أثر التقلبات الاقتصادية وتصحيح مسار النمو الاقتصادي. وفي هذا الجزء من الدراسة سوف نستخدم النمذجة (Modelling) لبحث أثر الانفتاح التجاري في تقليل فعالية تلك السياسات الداخلية وسوف نتبّع النموذج النظري الذي استخدمه موسجراف [٣٥] لبيان أثر الانفتاح التجاري من وجهة نظرية على السياسات المالية والنقدية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المحلية. ولقد تم بناء نموذج إجمالي للاقتصاد بحيث يشتمل ذلك النموذج على سوقين: سوق السلع (commodity market) وسوق النقد (money market) وسوف نهمل سوق العمل (labor market)

لتبسيط التحليل القياسي. وبعد توصيف معادلات النموذج الإجمالي، وباستخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سوف يتم تقدير معالم المتغيرات في النموذج، ومن ثم، وبالاستدلال بتلك المعالم المحسوبة، سوف يتم حساب مضاعفات أدوات السياسات المالية والنقدية في حالة الاقتصاد المغلق (بدون إدخال التجارة الخارجية إلى توصيف النموذج الإجمالي) وفي حالة الاقتصاد المفتوح (بعد إدخال التجارة الخارجية إلى النموذج).

وقد تم في هذه الدراسة إعداد نموذج إجمالي لخمس دول هي: الأردن، مصر، اليابان، ألمانيا، وماليزيا كأمثلة للتطبيق. والسبب في ذلك هو الاختلاف بين هذه الدول في عدة مجالات من حيث حجم الاقتصاد، حجم السكان، ودرجة الانفتاح. هذا عدا وجود دول صناعية عريقة مثل اليابان وألمانيا، ودولة نامية سريعة النمو هي ماليزيا، حيث إنها تعتمد على التجارة الخارجية في تسريع نموها لانظر ملحق رقم (٤) لبيان خصائص وسمات تلك الدول.

وتعتمد الدراسة على الإحصائيات الدولية السنوية المنشورة في الصفحات الخاصة بالدول المذكورة أعلاه [٣٦ و٣٧]* . حيث جمعت البيانات الإحصائية عن المتغيرات المستخدمة في النموذج الإجمالي أولاً، ثم قسمت هذه البيانات على مخفض الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول باعتبار سنة ١٩٩٠ هي سنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠) وبذلك فإن جميع البيانات الواردة في الدراسة هي بيانات حقيقية وذلك لحذف أثر التضخم من التأثير في نتائج الدراسة.

أما السلاسل الزمنية لتلك البلدان فهي للفترة من ١٩٧٥-١٩٩٤ لكل من الأردن، ومصر، واليابان، وألمانيا، وماليزيا.

النموذج القياسي للاقتصاد الإجمالي

المتغيرات الداخلية The Endogenous Variables

١- الإنفاق الاستهلاكي الخاص PC

(*) استخدمت الإحصائيات الدولية المنشورة في IMF [٣٧] لاستخراج قيم جميع المتغيرات في النموذج ما عدا الضرائب الإجمالية، إذ استخرجت من GFS السنوي[٣٦].

٢- الاستثمار الإجمالي I

٣- الإيرادات الضريبية الإجمالية T

٤- المستوردات IM

٥- الطلب على النقود Md

٦- الناتج القومي الإجمالي Y

٧- الدخل المتاح Yd

المتغيرات الخارجية The Exogenous and Predetermined Variables

١- الصادرات X

٢- عرض النقود M

٣- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي GC

٤- أسعار الفائدة الحقيقية R

المعادلات السلوكية The Stockastic (Behavioral) Equations

$$PC = a + c\ Y_d + U_1 \quad (١)$$

$$I = d - eR + U_2 \quad (٢)$$

$$T = b + ty + U_3 \quad (٣)$$

$$IM = g + mY + U_4 \quad (٤)$$

$$Md = f + kY - hR + U_5 \quad (٥)$$

المعادلات التعريفية: Definitional Equations

$$Yd = Y - T \quad (٦)$$

$$Y = PC + I + GC + X - IM \quad (٧)$$

$$Md = M \quad (٨)$$

حيث،

$$c, t, m, k > 0$$
$$e, h > 0$$

ويتبين أن النموذج يتكون من ثماني معادلات: خمس منها سلوكية والثلاث الباقيات هي معادلات تعريفية. وقد اعتمدنا على هذا التوصيف البسيط للمعادلات السلوكية بغرض تقليص عدد المتغيرات اللازمة لبناء النموذج الإجمالي لهذا العدد الكبير نسبياً من الدول الداخلة في الدراسة، ولأن النموذج بصورته السابقة كافياً لإيضاح أغراض هذه الدراسة. إن المعادلة رقم (١) هي معادلة الاستهلاك الخاص والتي تعني أن الاستهلاك الخاص يعتمد على الدخل المتاح، وهو الدخل الإجمالي بعد الضرائب. وهذا التوصيف لدالة الاستهلاك هو توصيف [٣٨]. أما المعادلة (٢) فتعني أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة ويتناسب معه عكسياً. والمعادلة رقم (٣) تقول إن حصيلة الضرائب تعتمد على الدخل الإجمالي وتتناسب معه طردياً. والمعادلة (٤) تربط طرديا ما بين المستوردات والدخل القومي. وأخيراً المعادلة (٥) تبين أن الطلب على النقود يعتمد طردياً على الدخل وعكسياً مع سعر الفائدة[٣٥]. أما المعادلات التعريفية (٦) (٧) و(٨)، فإن المعادلة (٦) تعرّف الدخل المتاح بأنه يساوي الدخل الإجمالي مطروحاً منه الضرائب، أما المعادلة (٧) فتدل على أن التوازن في سوق السلع يكون عندما يتساوى المعروض منها مع الطلب عليها. والمعادلة (٨) تبين التوازن في سوق المال. حيث إن عرض النقود يساوي الطلب عليها في وضع التوازن. ويلاحظ من هذا النموذج الإجمالي أن الصلة بين سوق السلع وسوق النقد هو سعر الفائدة.

النتائج الإحصائية

استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لأنها تتميز بأنها أكفأ تقديرات خطية غير متحيزة لمعالم النموذج المستخدم [٣٩]. ويبين الجدول رقم (٣) النتائج الإحصائية للنموذج للدول الخمس الداخلة في الدراسة. حيث تشير هذه النتائج إلى أن أغلب القيم المحسوبة للمتغيرات كانت معنوية وبدرجة لا تزيد على ١٠ ٪ كما يظهر من قيم (t) المحسوبة. وكذلك يظهر معامل الارتباط المعدّل ($\overline{R}^2$) إن هذه المتغيرات يمكن تفسيرها بنسب مقبولة من خلال المتغيرات المستقلة، هذا بالإضافة إلى أن معامل داربن - واتسون. (D.W) يقع ضمن القيم المقبولة إحصائياً.

ولإيجاد مضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية نقوم بحل المعادلات في النموذج آنياً باستخدام صلة الوصل في المعادلات وهو سعر الفائدة، ثم نحسب التغير في الدخل

الناتج عن التغير في السياسات الاقتصادية. ونتيجة لحل المعادلات السلوكية السابقة في النموذج، فقد وجد أن مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق هو:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - c(1-t) + (ek/h)} \quad -٩$$

أما مضاعف النقود فهو:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1 - c(1-t) + (ek/h)} \quad -١٠$$

أما في الاقتصاد المفتوح فإننا ندخل الصادرات والواردات في النموذج، لذلك فإن مضاعف الإنفاق الحكومي سيكون:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - c(1-t) + (ek/h) + m} \quad -١١$$

كما إن مضاعف النقود سيكون:

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e/h}{1 - c(1-t) + (ek/h) + m} \quad -١٢$$

جدول رقم (٣) النتائج الإحصائية للمعادلات السلوكية لكل من الأردن، مصر، اليابان، ألمانيا، وماليزيا

المتغير	رمز الثابت	قيمة الثابت (الأردن)	قيمة الثابت (مصر)	قيمة الثابت (اليابان)	قيمة الثابت (ألمانيا)	قيمة الثابت (ماليزيا)
الإنفاق الاستهلاكي (PC)	a	413.15	41.48	118107.6	404.1	12.62
		(1.96)	(1.20)	(3.40)	(4.9)	(2.60)
	c	0.941	0.95	0.30	0.40	0.33
		(4.76)*	(5.62)*	(2.38)**	(6.60)*	(5.30)*
	R^2	0.91	0.71	0.30	0.62	0.47
	D.W	1.93	1.84	1.72	1.73	1.81
الاستثمار (I)	d	368.2	112.72	186809.7	175.83	168.26
		(1.6)	(18.90)	(5.80)	(2.01)	(1.53)
	e	3495.8	-62.0	-140.67	-2.23	-15.01
		(0.74)	(-1.86)**	(-2.90)*	(1.96)**	(-1.97)**
	R^2	0.64	0.73	0.39	0.35	0.73
	D.W	1.87	1.89	1.74	2.10	1.89

تابع جدول رقم (٣) .

المتغير	رمز الثابت	قيمة الثلبت (الأردن)	قيمة الثابت (مصر)	قيمة الثلبت (اليابان)	قيمة الثابت (ألمانيا)	قيمة الثلبت (ماليزيا)
الضرائب	b	130.6	93.30	-29859.3	221.2	3.54
(T)		(3.12)	(1.93)	(-5.60)	(3.25)	(1.81)
	t	0.89	0.081	0.229	0.023	0.158
		(3.96)*	(2.62)*	(14.62)*	(1.57)***	(6.72)*
	R^2	0.74	0.87	0.92	0.32	0.62
	D.W	1.90	1.68	1.83	1.49	1.51
الطلب على	f	888.16	35.26	31.81	126.48	130.97
النقود (Md)		(2.41)	(0.55)	(3.03)	(3.53)	(3.45)
	k	0.176	0.178	0.0003	0.19	0.08
		(2.333)**	(1.04)	(19.6)*	(2.10)**	(1.92)**
	h	-4149.8	180.7	-2.98	-25.60	25.20
		(-0.75)	(1.90)**	(-2.72)*	(-6.01)*	(5.70)*
	R^2	0.46	0.84	0.97	0.57	0.55
	D.W	1.27	1.75	1.78	1.78	1.65
المستوردات	g	865.26	113.5	19790.71	-33.73	7.00
IM		(2.58)	(1.82)	(5.03)	(-1.80)	(1.71)
	m	0.414	0.075	0.025	0.247	0.542
		(2.29)**	(2.30)**	(1.95)**	(22.1)*	(4.54)*
	R^2	0.69	0.65	0.45	0.95	0.43
	D.W	1.90	1.93	1.69	1.91	1.78
	N	20	20	20	20	20

ملاحظة: حيث تشير الأعداد بين القوسين إلى قيم t المحتسبة، $\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل.

D.W: معامل داربن - واتسون.

❖ ذات دلالة بمستوى معنوية ١٪.

❖❖ ذات دلالة بمستوى معنوية ٥٪.

❖❖❖ ذات دلالة بمستوى معنوية ١٠٪.

وعند مقارنة المضاعفات في الاقتصاد المفتوح في المعادلتين (١١) و(١٢) مع المضاعفات في الاقتصاد المغلق في المعادلتين رقمي (٩) و(١٠) فإننا نلاحظ أن مضاعفات الاقتصاد المفتوح أقل من الاقتصاد المغلق، وذلك لأن المقام قد زاد بمقدار (m) وهو ما يطلق عليه، الميل الحدي للاستيراد. إذ كلما زاد الميل الحدي للاستيراد، أو بعبارة أخرى كلما ازدادت درجة انفتاح الاقتصاد للخارج، كلما قل تأثير السياسات المالية والنقدية الداخلية على مستوى النشاط الاقتصادي.

وإذا انتقلنا من تحليل أثر الانفتاح التجاري من الناحية النظرية وطبقناه على النماذج الاقتصادية السابقة للبلدان مدار البحث، فإننا يجب أن نلفت النظر إلى أن معظم إشارات الثوابت في المعادلات جاءت كما هو متوقع (انظر جدول رقم ٣)، إلا في حالة الاستثمار في الأردن والطلب على النقود في مصر وماليزيا. إن دالة الاستثمار في الأردن ودالة الطلب على النقود في كل من مصر وماليزيا هي كالتالي:

الأردن : دالة الاستثمار

$$\begin{array}{lccc} I\,R = & 368.2 & + & 3495.8 \\ & (1.60) & & (0.74) \end{array}$$

$$\bar{R}^2 = 0.64 \qquad D.W = 1.87$$

مصر : دالة الطلب على النقود

$$\begin{array}{lcccc} Md = & 35.26 & + & 0.178Y & + & 180.7R \\ & (0.55) & & (1.04) & & (1.90) \end{array}$$

$$\bar{R}^2 = 0.84 \qquad D.W = 1.75$$

ماليزيا : دالة الطلب على النقود

$$\begin{array}{lcccc} Md = & 130.97 & + & 0.08Y & + & 25.20R \\ & (3.45) & & (1.92) & & (5.70) \end{array}$$

$$\bar{R}^2 = 0.55 \qquad D.W = 1.65$$

يتبين لنا من دالة الاستثمار في الأردن أن معامل سعر الفائدة قد جاء موجبا ولا يتمتع بمعنوية إحصائية (كما تشير قيم t المحتسبة المبينة أدنى معامل سعر الفائدة) . وكذلك بالنسبة لمعامل سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود في مصر وماليزيا، حيث من المفترض أن تكون سالبة فقد جاءت موجبة وتتمتع بمعنوية إحصائية جيدة في الدولتين.

وفي اقتصاد رأسمالي تسوده المنافسة الكاملة، فإن علاقة الاستثمار مع سعر الفائدة يفترض أن تكون سالبة. وكذلك علاقة الطلب على النقود لأجل المضاربة يفترض أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة السائد في السوق. والحق أن الاستثمار في الحياة الواقعية يعتمد على عوامل أخرى غير سعر الفائدة مثل معدل الأرباح أو المناخ الاستثماري الجيد وغير ذلك من العوامل. وفي تحليل موسجراف [٣٥] النظري لمضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية فقد وضع افتراضين بالنسبة للاستثمار، الأول يعتبر الاستثمار متغيرا خارجيا، وبذلك يتقرر الاستثمار من خارج النموذج الإجمالي. والافتراض الثاني، يعتبر الاستثمار متغيرا داخليا ويعتمد عكسيا على سعر الفائدة، وهذا ما اتبعناه في التحليل السابق، وحيث إن النتائج القياسية لبعض الدول لا تربط عكسيا ما بين سعر الفائدة والاستثمار، وما بين سعر الفائدة والطلب على النقود (الأردن، مصر، وماليزيا)، فإن سعر الفائدة -وهو حلقة الوصل بين سوق السلع وسوق النقد- سوف يحذف من توصيف النموذج الإجمالي للاقتصاد المفتوح وللاقتصاد المغلق لتلك الدول (انظر الملحق رقم ١). ويترتب على هذا التوصيف أن يبقى النموذج مقتصرا على سوق السلع دون سوق النقد لكل من الأردن، مصر وماليزيا. أما بالنسبة لألمانيا واليابان فإن النموذج سيكون من سوق السلع وسوق النقد كما هو موصوف في المعادلات من (١) إلى (٨) الوارد ذكرها سابقا.

حساب مضاعفات السياسات المالية والنقدية

لقد تم احتساب المضاعفات ذات العلاقة من المعادلة (٣) إن الانفتاح التجاري قد انعكس على قيمة الميل الحدي للاستيراد (m) للدول مدار البحث. حيث كانت قيمة (m) للأردن 0.414 ولمصر واليابان وهي دول غير منفتحة كما تبين لنا سابقا كانت قيمة (m) مساوية 0.075 و 0.025 على التوالي. أما ألمانيا فكانت (m) مساوية 0.247 أما ماليزيا وهي الأكثر انفتاحا فكانت (m) مساوية 0.542 . إن قيم المضاعفات في الاقتصاد المفتوح وفي الاقتصاد المغلق، وأيضا نسبة الانخفاض في هذه المضاعفات قد عرضت في الجدول رقم (٤)، ويتبين لنا من استعراض قيم المضاعفات في ذلك الجدول ما يلي:

١- في جميع البلدان الداخلة في الدراسة، فقد انخفضت قيم مضاعفات السياستين المالية والنقدية بعد إدخال التجارة الخارجية في تقدير المضاعف (الاقتصاد المفتوح). ففي الأردن مثلا، كان مضاعف السياسة المالية (١,١٢) في الاقتصاد المغلق، وأصبحت قيمة هذا المضاعف (٠,٧٦) في الاقتصاد المفتوح. أما مضاعف السياسة النقدية، فقد كان في اليابان (٦٠) في والاقتصاد المغلق وأصبح (٥٨,٣) في الاقتصاد المفتوح.

٢- هناك علاقة قوية وواضحة بين زيادة نسبة الانخفاض في المضاعفات (أي قلة فاعلية السياسات المالية والنقدية) وبين زيادة درجة الانفتاح. فمن أكثر البلدان انفتاحا في دراستنا هذه ماليزيا ثم الأردن، وأقلها انفتاحا اليابان. ونلاحظ من جدول رقم (٤) أن الانخفاض في مضاعف السياسة المالية كان كبيرا جدا في ماليزيا (٤٣٪) ثم في الأردن (٣٢٪)، أما في اليابان فإن نسبة الانخفاض في المضاعف ٣,٩٪ فقط. أما بالنسبة لمضاعف النقود، وحسب البلدان التي حسب لها هذا المضاعف، فإننا نلاحظ أن اليابان قد انخفضت فاعليته بنسبة ٢,٩٪ فقط ثم ألمانيا بنسبة انخفاض ٢٨,٦٪.

الجدول رقم (٤). المضاعفات (Multipliers) المستخلصة من النموذج.

البلدان	مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المغلق	مضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح	نسبة الانخفاض في المضاعف الحكومي %	مضاعف النقود في الاقتصاد المغلق	مضاعف النقود في الاقتصاد المفتوح	نسبة الانخفاض في مضاعف النقود %
الأردن	١,١٢	٠,٧٦	٣٢,١٤	-	-	-
مصر	٧,٧٠	٦,٤٥	١٦,٠٠	-	-	-
اليابان	١,٢٨	١,٢٣	٣,٩٠	٦٠,٠٠	٥٨,٢٧	٢,٩٠
ألمانيا	١,٦٠	١,١٤	٢٨,٧٠	٠,١٤	٠,١٠	٢٨,٦٠
ماليزيا	١,٤٠	٠,٨٠	٤٣,٠٠	-	-	-

وباستخدام قيمة المضاعف يمكن تتبع التغيرات في الدخل القومي الناتجة عن التغيرات التي تحصل في أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي مثلا) أو أدوات السياسة النقدية (عرض النقود). وبعبارة أخرى، فإن زيادة الإنفاق الحكومي في الأردن مثلا بمقدار مليون دينار (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتا) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بمقدار ١,١٢ مليون دينار في الاقتصاد المغلق. أما في الاقتصاد المفتوح فسوف يزداد الناتج القومي لنفس قيمة الإنفاق الحكومي بمقدار ٠,٧٦ مليون دينار فقط.

ويتبين لنا مدى قصور السياسات المالية والنقدية في البلدان التي تتصف اقتصاداتها بالانفتاح الكبير للوصول للغايات المرجوة. ففي حالة حصول هزات في الاقتصاد سواء لأسباب

داخلية أو خارجية، كحصول كساد مثلا، فإن السياسات الحكومية، وحتى تكون فعالة يتطلب أن تكون شديدة وقاسية أحيانا. فمثلا إذا أرادت السلطات الأردنية المختصة أن تنشط الإنتاج القومي الإجمالي عن طريق زيادة الطلب الكلي باستخدام الإنفاق الحكومي كأداة لذلك، فإن العبء على ميزانية الحكومة سيكون أكبر إذا كان الاقتصاد مفتوحا. فإذا كان الهدف مثلا زيادة الدخل القومي بمقدار مائة مليون دينار. فإن ذلك يتطلب من الحكومة أن تنفق ٨٩,٢٨ مليون دينار فقط إذا كان الاقتصاد الأردني مغلقاً (١,١٢/١٠٠) بينما يتطلب هذا الهدف نفسه أن تنفق ١٣١,٥٨ مليون دينار (٠,٧٦/١٠٠) إذا كان الاقتصاد مفتوحا كما هو الحال في الأردن. وسوف يكون هذا العبء أشد وطأة إذا كانت موارد الحكومة المالية ضئيلة مما يضطرها إلى زيادة الاقتراض، وما يترتب على ذلك من اعتماد الاقتصاد على المصادر الخارجية مما يخلق مشكلات تتعلق بزيادة أعباء خدمة الدين الخارجي وحدوث اختلالات في ميزان المدفوعات.

الخلاصة والاستنتاجات

لقد عالج هذا البحث موضوع الانفتاح التجاري باستعمال ثلاثة مؤشرات: نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لسبعة عشر قطراً عربياً ولستة أقطار غير عربية تختلف من حيث حجم السكان وحجم الاقتصاد. وقد دلت هذه المؤشرات للدول العربية أن هناك ثلاث دول قد اعتبرت غير منفتحة حسب المعايير الثلاثة وهي سوريا، السودان، ومصر. أما الدول غير المنفتحة حسب معيارين فهي المغرب، اليمن، والعراق. أما السعودية فقد اعتبرت غير منفتحة بمعيار واحد فقط وهو نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين من مقارنة حجم السكان ودرجة الانفتاح للدول موضوع الدراسة، أن هناك علاقة عكسية قوية بينهما. حيث تبين أن الدول غير المنفتحة سواء بالمعايير الثلاثة للانفتاح أو بأقل من ذلك أنها كبيرة في عدد السكان. كما عالج البحث أثر الانفتاح التجاري على السياسات الاقتصادية: مالية ونقدية. وقد أثبتت الدراسة أن قوة تلك السياسات تتضاءل عند جميع الدول موضوع الدراسة كلما زادت درجة الانفتاح التجاري لها.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن تحرير التجارة العالمية وانفتاح اقتصاديات العالم على بعضها البعض هو تيار يصعب الوقوف في وجهه. ومثل هذا الانفتاح له مخاطر على الاقتصادات الصغيرة قليلة الموارد. فإن الدراسة توصي متخذي القرار الاقتصادي في الدول العربية بوضع السياسات التي تحفز تطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى. هذا مع التخطيط الجاد للاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العربي، بحيث يتم التعامل مع العالم الخارجي ككتلة اقتصادية واحدة وليس كأقطار صغيرة. وهذا بدوره يجعل الانفتاح على الأسواق العالمية اقل في تأثيراته السلبية وأقوى في تأثيراته الإيجابية.

الملحق رقم (١)

بما أن سعر الفائدة وهو حلقة الوصل بين سوق السلع وسوق النقد قد حذف من توصيف النموذج الإجمالي للاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح لكل من الأردن، مصر، وماليزيا بسبب مخالفة معامل سعر الفائدة للنظرية الاقتصادية، فإنه يترتب على ذلك أن يبقى النموذج مقتصراً على سوق السلع دون سوق النقد لتلك الدول. وفي هذه الحالة يمكن بحث أثر السياسة المالية فقط دون السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي. وبالتالي فإن نموذج الاقتصاد المغلق لتلك الدول سيكون كالتالي:

$$PC = a + c\ Yd + u_1$$
$$T = b + t\ Y + u_2$$
$$Yd = Y - T$$
$$Y = PC + I + GC$$

وعند حل ذلك النموذج وحساب مضاعف الإنفاق الحكومي نجد التالي:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - c(1 - t)}$$

أما في الاقتصاد المفتوح فإن نموذج الاقتصاد سيكون كالتالي:

$$PC = a + c\ Yd + u_1$$
$$T = b + tY + u_2$$
$$IM = g + m\ Y + u_3$$
$$Yd = Y - T$$
$$Y = PC + I + GC + X - IM$$

وعند حل هذا النموذج وحساب مضاعف الإنفاق الحكومي نجد التالي:

$$\frac{\partial Y}{\partial GC} = \frac{1}{1 - c(1 - t) + m}$$

أما بالنسبة لألمانيا واليابان فإن النموذج سيكون من سوق السلع وسوق النقد كما هو موصوف في المعادلات من (١) إلى (٨) الوارد ذكرها سابقاً في صفحة ١٧. أما حساب مضاعفات السياسة المالية والسياسة النقدية فسيكون كما في المعادلات (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢).

سوف نقوم في هذا الملحق بحساب قيم المضاعفات لكل من الأردن واليابان كنموذج فقط. أما قيم المضاعفات للدول جميعها فهي مبينة في جدول رقم (٤).

الأردن: مضاعف الإنفاق الحكومي

في الاقتصاد المغلق

$$\frac{\partial Y}{\partial GC}=\frac{1}{1-c(1-t)}=\frac{1}{1-0.941(1-0.89)}=\frac{1}{0.8965}=1.12$$

في الاقتصاد المفتوح

$$\frac{\partial Y}{\partial GC}=\frac{1}{1-c(1-t)+m}=\frac{1}{1-0.941\,(1-0.89)+0.414}=\frac{1}{1.31}=0.76$$

اليابان: قيم المضاعفات في الاقتصاد المغلق

مضاعف الإنفاق الحكومي

$$\frac{\partial Y}{\partial GC}=\frac{1}{1-c(1-t)+(ek/h)}=$$

$$=\frac{1}{1-0.3(1-0.23)+[-140.67(0.0003)/-2.98}=\frac{1}{0.784}=1.28$$

مضاعف النقود:

$$\frac{\partial Y}{\partial M}=\frac{e/h}{1-c(1-t)+(ek/h)}\frac{-140.67/-2.98}{0.784}=60$$

قيم المضاعفات في الاقتصاد المفتوح

$$\frac{\partial Y}{\partial GC}=\frac{1}{1-c(1-t)+(ek/h)+m}$$

$$=\frac{1}{1-0.3(1-0.23)+[-14064(0.0003)/-2.98]+0.025}=\frac{1}{0.784+0.025}=1.23$$

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{e / h}{1 - c(1 - t) + (ek / h) + m}$$

$$= \frac{-140 .67 / -2.98}{0.784 + 0.025} = 58 .27$$

ملحق رقم (٢) . الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للأعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠ بملايين العملات المحلية.

الدول	١٩٧٠م			١٩٨٠م		
	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي
الأردن	١٢,٢	٦٥,٨	٢١١,٨	١٧١,٤	٧١٦,١	١١٥١,٢
الإمارات العربية	٥٠٧٦[١]	٢١١٣[١]	٦,٦❖[١]	٧٦٦٢٧	٣٢٤٢٥	١٠٩,٨❖
البحرين	٤٧٥,٨[٢]	٤٧٣,٨[٢]	٤٢٥,٩[٢]	١٣٥٥	١٣١٣,١	١١٥٨,١
تونس	٩٥,٨	١٦٠,٤	٧٥٩	٩٠٤,٨	١٤٢٧,٤	٣٥١٠
الجزائر	٤٩٨٠	٦٢٠٥	٢٢,٩❖	٥٣٢٢٩	٤٠٥١٩	١٦٢,٥❖
ليبيا	٨٤١,٨	١٩٨	١٤٢٦	٦٤٨٦,٤	٢٠٠٦,٢	١٠٥٣٥
سوريا	٧٧٥	١٣٧٧	٦٨٤٨	٨٢٧٣	١٦١٨٧	٥١٢٧٠
السودان	١٠٣,٨	١٠٠,١	٧٦١	٢٧١,٣	٧٨٨,٢	٤٩٥١
العراق	٣٩٢,٣	١٨١,٦	١٢٨٢,٢	١٢٥٢٢[٣]	٢٢٠٨,١[٣]	١٥٩٤٨,٤[٣]
عمان	٨٢,١	٧,٦	٨٨,٦	١١٣٨,٢	٥٩٨,٢	٢٠٤٧,٣

تابع ملحق رقم (٢) .

الدول	١٩٧٠			١٩٨٠		
	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي
قطر	١١٤٢	٣٠٦	١٣١٣	٢٠٧٦٨	٥٢٠٣	٢٨٦٣١
الكويت	٦٠٤.٧	٢٢٣.٣	١٠٢٦	٥٣٦٨.٩	١٧٦٤.٩	٧٧٥٥
مصر	٣٣١.٢	٣٤٢	٢٩٧١	٢١٣٢.٢	٣٤٠١.٩	١٥٤٧٠
المغرب	٢٤٧١	٣٤٦٣	❖١٩.٤٣	٩٦٤٥	١٦٧٩٣	❖٧٤.٠٩
السعودية	❖١٠.٦٧	❖٣.١٢	❖١٧.٤	❖٣٦٢.٨٩	❖١٠٠.٣٥	❖٤٩٠.٩٤
موريتانيا	٤٩٣٦	٣١٠٣	١١٢٠٩	٨٩١٦	١٣١١٨	٣١٧٢٨
اليمن	١٥.٨	١٧٩	١٥٢٧	١٠٣.١	٨٤٥٤	١٢٦٨١

ملاحظات : (١) الأرقام لعام ١٩٧٢م.

(٢) الأرقام لعام ١٩٧٥م.

(٣) الأرقام لعام ١٩٧٩ م.

(❖) بلايين العملات المحلية

(لقد استثنيت الأقطار التالية لعدم وجود بيانات كافية عنها : لبنان ، الصومال ، وجيبوتي).

المصدر : International Monetary Fund. International Financial Statistics Yearbook: 1997. Washington. D. C, Country Pages.

ملحق رقم (٣) الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ولبعض الدول الأجنبية للعامين ١٩٩٠، ١٩٩٥م بملايين العملات المحلية.

الدول	١٩٩٠م			١٩٩٥م		
	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي
الأردن	٧٠٦,١	١٧٢٥,٨	٢٦٦٨,٣	١٢٤١,١	٢٥٩٠,٤	٤٦٥٤,٦
الإمارات العربية	٨٢❖	٥٠,٦ ❖	١٢٣,٥❖	١٥٩,٤❖	٩٩,٠❖	١٤٦❖
البحرين	١٤١٤	١٣٩٥,٦	١٥٠٦,٣	١٥٤٦,٤	١٣٩٧,١	١٩٠٠,٢
تونس	٣٠٨٧,٤	٤٨٢٦,٤	١٠٨١٦	٥١٧٢,٩	٧٤٦٤,١	١٧٠١٢
الجزائر	١٣٥,٢❖	١٣٤,٦❖	٥٥٥,٧❖	٥٣٩,٨❖	٦١٢,٧❖	١٩٦١,٧❖
ليبيا	٢٤٣٢[١]	١٣١٦[١]	٦٤٧٣[١]	-	-	-
سورية	٤٧٢٨٠	٢٦٩٤٠	٢٦٨٣٢٨	٤٤٥٦٠	٥١٨٢٠	٥٥١٧٤٤
السودان	٤٦٥٧	٦٠٤٦	١١٥١١١	-	-	-
العراق	٤٣٠٥,٤[٣]	٤١٥٤,٢[٣]	٢٣٢٩٦,٨[٣]	-	-	-
عمان	٢١١٨	١٠٣١	٤٠٥٠,٧	٢١٩٦	١٦٣٣,٢	٥٢٨٨,٢
قطر	١٢٢٢١[٢]	٥٢٩٩[٢]	٢٣٥٤٢[٢]	-	٧٠١٦[٥]	٢٦٨٤٣[٥]
الكويت	٢٠٣١,٤	١١٤٥,٧	٥٣٢٨	٣٨١٤,٥	٢٣٢٣,١	٧٩٤٢
مصر	٦٩٥٣,٨	٢٤٨٢٣,٢	٩٦١٠٠	١١٧٠٣,٨	٣٩٨٩٢	٢٠٥,٠٠٠
المغرب	٣٥١٣٥	٥٧٠٢١	٢١٢,٩❖	٤٠٢٤٠	٧٢٨٦٩	٢٨١,٢١❖
السعودية	١٦٦,٣٤❖	٩٠,١٤❖	٣٩٢❖	١٥٩,٥٩[٥] ❖	٨٧,٤[٥] ❖	٤٥٠,٠٣[٥] ❖
موريتانيا	٣٦٣٣٨[٣]	١٨٤٦٢[٣]	٨١٥١٧[٣]	-	-	-
اليمن	٤٩١,٨[٤]	٩١٣٢[٤]	٤٣٥٥٩[٤]	-	-	-
الولايات المتحدة	٣٩٣,٥٩❖	٥١٦,٩٩❖	٥٧٤٣,٨❖	٥٨٤,٧٤❖	٧٧٠,٨٥❖	٧٢٥٣,٨❖
بريطانيا	١٠٣٦٩٢	١٢٦٠٨٦	٥٥١,١٢❖	١٥٣٣٥٣	١٨٤١١٣	٧٠٠,١٢❖

تابع ملحق رقم (٣).

الدول	١٩٩٠م			١٩٩٥م		
	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي
ألمانيا	٦٦٠,٧٢❖	٥٥٦,٠٨❖	٢٤٢٩,٤❖	٧٤٩,٥٤❖	٦٦٤,٢٣❖	٣٤٥٩,٦❖
اليابان	٤١٤٥٧❖	٣٣٨٥٤❖	٤٣٠٠٤٠❖	٤١٥٣٢❖	٣١٥٣٤❖	٤٨٢٩٣٠❖
ماليزيا	٧٩٦٤٦	٧٩١١٩	١١٥٨٢٨	١٨٤٨٢٧	١٩٤٥١٧	٢١٣٦٥٣
تركيا	٥٢٢١٤❖	٦٩٠٤٣❖	٣٩١٥٠٢❖	١٥٤٣٧٧❖	١٨٩٠٢٣❖	٧٩٢٦٣٥٩❖

ملاحظات: (١) الأرقام لعام ١٩٨٦ (٢) الأرقام لعام ١٩٨٣

(٣) الأرقام لعام ١٩٨٩ (٤) الأرقام لعام ١٩٨٧.

(٥) الأرقام لعام ١٩٩٤ (-) المعلومات غير متوفرة. (❖) بلايين العملات المحلية.

المصدر: نفس المصدر للحق رقم (٢).

ملحق رقم (٤)

السمات الاقتصادية للدول الخمس الداخلة في الدراسة(*)

الأردن

يعتبر الأردن بلداً صغيراً بموارد اقتصادية محدودة، حيث يبلغ عدد السكان ما يقارب ٥,٤ مليون نسمة عام ١٩٩٥. تبلغ مساحة الأردن ٩,٧ مليون هكتار، يستخدم منها ١٠٪ فقط، وهذا الاستخدام يعتمد على موارد مائية محدودة. من أهم الموارد الاقتصادية الفوسفات والبوتاس والحجر الجيري، ويعتمد الأردن على استيراد الطاقة البترولية. إن البعد الجغرافي للأردن عن الدول الأخرى جعل من الصعب المنافسة في الأسواق العالمية، كما إن الاختلافات السياسية بين دول المنطقة قد جعل التجارة البينية بينها محدودة أيضاً.

(*) السمات الاقتصادية الرئيسية للدول الخمس من : Countries of the World and Their Leaders Yearbook, , Vol. 1 and 2 ١٩٨٧م. أما المعلومات الواردة حول عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح لكل دولة فهي مستقاه من الجداول ذات العلاقة في هذا البحث.

يعاني ميزان المدفوعات الأردني من عجز مستمر، وهذا العجز يتذبذب بسبب اعتماده على التحويلات الخارجية. إن تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الأجنبية تعد من الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل هي خارج سيطرة الدولة مما يعرض الاقتصاد دوماً للتذبذب في النمو. وهذا حدا الدولة للتورط في مشكلة الديون الخارجية حيث وصلت مستوى مرتفعاً وتراكمت أعباؤها بشكل واضح لدرجة لم تعد الموارد المحلية قادرة على خدمتها، مما دعا الأردن للخضوع إلى برامج تصحيحية من البنك الدولي وذلك لتمكينه من إعادة جدولة ديونه والحصول على قروض جديدة.

يعتبر الاقتصاد الأردني منفتحاً على العالم الخارجي حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٢٪ عام ١٩٩٥. أما الدراسات حول أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الأردني فهناك الدراسات [٥، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٦، ٢٥] حيث إن الدراستين الأخيرتين قد اعتمدتا على مجموعة كبيرة من الدول النامية من بينها الأردن.

مصر

رغم العدد السكاني الكبير والذي بلغ ٥٩ مليوناً عام ١٩٩٥م، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد قارب ٦٠ بليون دولار لنفس العام. يشكل قطاع الزراعة والخدمات نسبة الثلث من الناتج المحلي، أما النسب الباقية فتذهب للصناعة والبترول والكهرباء والإنشاءات. ومع إن القطاع الخاص يتوسع في مصر، إلا إن مؤسسات القطاع العام ما زالت سائدة في قطاع الصناعة وخاصة الصناعة الثقيلة. وهناك العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تخضع لسياسة تسعيرية من قبل الدولة أو تجابه منافسة من منتجات مدعومة من قبل الحكومة، ومع إن القطاع الزراعي تابع للقطاع الخاص، إلا أنه يواجه سياسة تسعيرية من الدولة، أما قطاع الإنشاءات والخدمات غير المالية فهو غالباً تابع للقطاع الخاص.

لقد توجهت مصر نحو الانفتاح الاقتصادي في أواخر السبعينات حيث اتبعت سياسة ما يسمى " الباب المفتوح" مما جلب البنوك الأجنبية والاستثمار الأجنبي إلى مصر. ومع رجوع عائدات قناة السويس بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وتلقى مصر مساعدات من أمريكا نتيجة

لهذه المعاهدة بما يعادل ٢ مليار دولار سنوياً، إلا إن ميزان المدفوعات ما زال يعاني من عجز بسبب زيادة الواردات من السلع الغذائية والرأسمالية والاستهلاكية. تعتمد مصر أيضاً على تحويلات العاملين في الخارج وعلى المساعدات العربية والأجنبية وعلى العائدات من إنتاج النفط. وبسبب تذبذب تحويلات العاملين وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وقلة العائدات السياحية لأسباب سياسية فإن ذلك قد أثر سلباً على العملات الأجنبية الواردة مما جعل الحكومة تواجه صعوبة في سداد قروضها، وهي تتجه حالياً نحو سياسة الاعتماد على قوى السوق وتوسيع نشاط القطاع الخاص وتعويم سعر صرف الجنيه ليتناسب ذلك كله مع مطالب البنك الدولي. وبشكل عام، يعتبر الاقتصاد المصري قليل الانفتاح على العالم الخارجي حيث بلغت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥٪ لعام ١٩٩٥م. ومن الدراسات التي بحثت أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد المصري والعديد من الدول النامية الدراستان [٦، ٢٥].

اليابان

لقد بلغ عدد سكان اليابان عام ١٩٩٥م حوالي ١٢٥ مليون نسمة. ويعتبر القطاع الزراعي من أعلى القطاعات الزراعية إنتاجية في العالم، وهو يتمتع بالدعم والحماية الحكومية. تستورد اليابان كميات كبيرة من القمح وبعض المنتجات الزراعية الأخرى وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إنتاج اليابان من الفحم يلبي ١٥٪ من احتياجاتها ولكن يتوقع أن تنخفض هذه النسبة في المستقبل نتيجة لعدم إقبال الصناعيين على شرائه بسبب ارتفاع ثمنه بمرتين أو ثلاث عن الفحم المستورد. أما المعادن الأخرى مثل الذهب والمغنسيوم والفضة ومعادن أخرى فإنها تلبي الحد الأدنى للطلب المحلي، لذلك تلجأ اليابان لمصادر أجنبية لتلبية متطلبات صناعتها العصرية. وتعتمد اليابان على العملات الأجنبية المتأتية عن طريق التصدير لشراء المواد الخام اللازمة لاقتصادها المتطور.

تتمتع اليابان بكفاءات إدارية وتكنولوجية وقوة عمل مثابرة. إن درجة الادخار والاستثمار العاليين قد مكناها من بناء قاعدة صناعية قوية ترافقت مع مهارة في التجارة الخارجية مما جعل اقتصادها يصل لمرحلة البلوغ الاقتصادي، حيث تكوّن مع أمريكا الشمالية وغرب أوروبا أهم ثلاثة

تجمعات صناعية تعتمد على اقتصاد السوق. وبالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى، فإن الاقتصاد الياباني يعمل بنسب نمو حقيقية تعتبر من ضمن نسب النمو الأعلى في الدول المتقدمة. تعتبر اليابان من أكبر البلدان التي تتبادل تجارياً مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد عجز تجاري بين البلدين لصالح اليابان، وأغلب هذا العجز ناتج عن الحواجز التجارية التي تضعها اليابان. يعتبر الاقتصاد الياباني غير منفتحا على العالم الخارجي، حيث تبلغ قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٪ في عام ١٩٩٥م.

ألمانيا

بلغ عدد سكان ألمانيا عام ١٩٩٥م حوالي ٨٢ مليون نسمة، ويعتبر الاقتصاد الألماني من أكثر الاقتصادات قوة، فمنذ عام ١٩٤٨م إلى بداية السبعينات واجه نمواً مستمراً في إنتاجه، وقد انخفض هذا النمو في منتصف السبعينات، ولكنه عاد للارتفاع في الفترة اللاحقة بمتوسط نمو ٢.٤٪ سنوياً.

يعمل الاقتصاد الألماني على أسس الاقتصاد الحر مع مشاركة الحكومة في إدارة بعض المؤسسات مثل الطيران، والسكك الحديدية والاتصالات. وتعتبر ألمانيا من الأعضاء المهمين في السوق الأوروبية المشتركة، لذلك فإن سياستها التجارية تتحدد بالاتفاق مع أعضاء السوق. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء السوق المشتركة واستراليا وسويسرا أهم الشركاء التجاريين لألمانيا. تعتبر ألمانيا متوسطة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤١٪ لعام ١٩٩٥م.

ماليزيا

بلغ عدد سكان ماليزيا عام ١٩٩٥م ما يقارب ٢١ مليون نسمة. وعند الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٥٧م، كان اعتماد ماليزيا على سلعتين فقط هما المطاط والقصدير. منذ عام ١٩٦٤م مرّ الاقتصاد الماليزي بمرحلة نمو سريع بمتوسط ٧٪-٨٪ سنوياً. وقد وصل معدل دخل الفرد إلى ٢٠٠٠ دولار سنوياً. لقد أضيف إلى قائمة الصادرات الزراعية سلعاً أخرى مثل زيت النخل، الأخشاب، الكاكاو والفلفل. لقد توسع إنتاج البترول بتسارع بعد عام ١٩٨٠ مما جعلها مصدره

للنفط والغاز. وبسبب وجود استثمار أجنبي غالبيته من الولايات المتحدة واليابان، فقد أدى ذلك إلى زيادة الصادرات من المركبات الإلكترونية، السلع الكهربائية، الملابس، وسلع مصنعة أخرى.

على إثر الكساد العالمي في العامين ١٩٨١-١٩٨٢م وأثره على انخفاض العائدات التصديرية من السلع التقليدية، فقد دعا ذلك الحكومة إلى زيادة الإنفاق على عدد من الصناعات الثقيلة والبناء التحتي، كما أنفقت الحكومة مبالغ كبيرة لتملك النصيب الأكبر في المشاريع الأجنبية الكبيرة. إن أغلب الإنفاق الكبير للحكومة قد مول عن طريق الاقتراض الخارجي مما رفع المديونية عاليا. ومما زاد الأمر سوءا أن الاقتصاد الماليزي قد واجه في أواخر التسعينات أسوء كارثة مالية حيث بيعت أسهم العديد من المستثمرين الأجانب فجأه، وحولت الأموال إلى الخارج مما عرض الاقتصاد لشبه الإفلاس عن الإيفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية مما أدى إلى خفض قيمة العملة المحلية بدرجات لم يسبق لها مثيل في تاريخ ماليزيا. ولابد من ذكر أن الحكومة الماليزية قد طبقت سياسات اقتصادية منذ منتصف الثمانينات لمواجهة أعباء المديونية، حيث أولت أهمية كبيرة للقطاع الخاص واتجهت إلى خصخصة العديد من المؤسسات العامة ومنها شركة الطيران الوطنية والاتصالات، وما زالت إلى الوقت الحالي تتبع سياسات التصحيح الاقتصادي المطلوبة من البنك الدولي حتى تتمكن من إعادة جدولة ديونها والحصول على قروض جديدة. وجدير بالذكر أن الاقتصاد الماليزي يعتبر منفتحا بشدة على العالم الخارجي، حيث تبلغ نسبة التجارة الخارجية من ناتجة المحلي الإجمالي ١٧٧,٥٪ لعام ١٩٩٥. ومن الدراسات التي بحثت في أثر الانفتاح الاقتصادي على ماليزيا ومجموعة من الدول النامية الأخرى الدراستان اللتان قام بهما كل من إدوارد سبيستان وقيراكرتستينا [٦، ص ٢٥].

المراجـــع

[١] Gillis, M., Roemer, M. Perkins, D. and Snodgrass, D., *Economics of Development.* 3rd ed. New York: W.W. Norton and Company, Inc. 1992.

[٢] Harsman, M. and A. Marshall, *After the Nation State.* London: Harper Collins, 1994; Reich, Robert . *The Work of Nations*, New York : Knopf, 1991.

[٣] الشاذلي، العياري. "الوطن العربي وظاهرة العولمة... الوهم والحقيقة". المنتدى، *منتدى الفكر العربي*. عمان، العدد ١٤، (تشرين الأول ١٩٩٧).

[٤] Ruggiero, Renato. "Whither the Trade System Next." *The Uruguay Round and Beyond*, Essays in Honour of Arthur Dunkel, Berlin/ Heidelberg: Springer Verlag, 1998.

[٥] حماد، خليل، و مشعل زكية، "تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية." *مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، م٢ الثاني، ع٢، (١٩٨٦م)، ١٦٧-١٩٠.

[٦] Edwards, Sebastian. "Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries." *Journal of Economic Literature*, 31, No.3 (September, 1993), 112.

[٧] Syrquin, M. and Chenery H.B. "Three Decades of industrialization." The *World Bank Economic Review*, 3, No. 2: 20 (1989), 145-181.

[٨] Chenery, Hollis, Robinson, S. and Syrquin, M. *Industrialization and Growth: A Comparative Study*. New York: Oxford University Presss, 1986.

[٩] Balassa, Bela. "Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973, Oil Shock". *Journal of Development Economics.* 18 (May/June, 1985), 23-35.

[١٠] Edwards, Sebastian. *Openness, Outward Orientation, Trade Liberalization, and Economic Performance in Developing Counties*. PRE Working Paper 191, World Bank, Country Economics Depatment, Washington, D.C., 1989.

[١١] Kruger, Anne O., Baran and Tuncer, "Growth of Factor Productivity in Turkish Manufacturing Industries." *Journal of Development Economics*, 11 (1982), 307-25.

[١٢] Nishimizu, Mieko, and Robinson, Sherman. "Trade Policies and Productivity Change in Semi-Industrialized Countries" *Journal of Development Economics*, 16 (September/October, 1984), 177-206.

[١٣] Pack, Howard. *Industrialization and Trade*. In: Chenery , Hollis and Srinivasan, T.N. (Eds.). *Handbook of Development Economics*. vol.1. Amesterdam: North Holland, 1988.

[١٤] Havyrlyshyn, Oli. "Trade Policy and Productivity Gains in Developing Countries: A Survey of the L." *The World Bank Research Observers*, 5, No.1 (1990), 1-24.

[١٥] Frankel, Jeffrey A. and Romer, David. " Does Trade Cause Growth?" *The American Economic Review*, 89, No. 3 (June 1999).

[١٦] David, Dollar. "Outward – Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly : Evidence from 95 LDCs, 1976-1985." *Economic Development and Cultural Change*, 40 (1992), 523-44.

[١٧] Eusufzai , Zaki. "Openness, Economic Growth, and Development : Some Further Results". *Economic Development and Cultural Change*, 44, No. 2. (1996), 333-338.

[١٨] Moon, Woo – Sik. "An Open Economy Model of Wages and Employment with an Application to Korea." *Journal of Post Kenesian Economics* , 17, 1 (Fall 94), 139.

[١٩] Abdel – Rahman, A. M. M. and Barry, Z. A. "Trade Link Model Between Sudan and the Kingdom of Saudi Arabia, 1963-1982." *Journal of King Saud University*, 4. (1992).

[٢٠] Khan, Mohsin S. and Zahler . Roberto. "Trade and Financial Liberalization Given External Shock and Inconsistent Domestic Policies." *International Monetary Fund Staff Paper*, 32 (March, 85), 22-55.

[٣١] Cho, Yoon Je. "Some Policy Lessons From the Opening of the Korean Insurance Market". *The World Bank Economic Review*, 2, 2 (May 1988).

[٢٢] حميدات، وليد الهزايمة محمد. "تجارة الأردن الخارجية واثرها على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية للفترة ١٩٦٨-١٩٩٠م." *دراسات (العلوم الانسانية)*، م٢٢ (أ)، ع٣ (١٩٩٥م)، ١٢٤٣-١٢٨٥.

[٢٣] شامية، عبدالله والروابده موسى. "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادى: دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧م." *دراسات (العلوم الإنسانية)*، المجلد ١٦، العدد١، (١٩٨٩م)، ٦٢-٨٤.

[٢٤] Cole, Ismail M. "Inflation and Openness: Some International Evidence." *Atlantic Economic Journal*, 19 (Mar. 91), 94.

[٢٥] Terra, Cristina T. " Openness and Inflation: A New Assessment." *Quarterly Journal of Economics*, 113, 2 (May 98), 641.

[٢٦] Roomer, David. "Openness and Inflation: Theory and Evidence" *Quarterly Journal of Economics*, 108, No.4 (Nov. 1993.

[٢٧] غرايبة، هشام وعزام نضال. "محددات الطلب على الاستثمار الاجنبى فى الاقتصاد الاردني"، *مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، م١٣، ع١ (ب) (١٩٩٧م)، ٣٣-٥٤.

[٢٨] العيسوى، إبراهيم. *قياس التبعية في الوطن العربى*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة، ١٩٨٩. ١٣-١٧٦.

[٢٩] فرجانى، نادر. *هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٧٩-٨٥.

[٣٠] السماك، محمد أزهر. "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربى وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة." *المستقبل العربي*، السنة ٩، العدد ٩، ايلول/سبتمبر/ ١٩٨٦م)، ٦١-٨١.

[٣١] السيد سليم، محمد. "رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربى وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة." *المستقبل العربي*، السنة١٠، العدد ١٠٦، (كانون الاول/سبتمبر، ١٩٨٧م)، ١٣٣-١٣٧.

[٣٢] الحمصى، محمود. *خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية*. ط الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ٥٣-٦٦.

[٣٣] كرم، انطونيوس. التبعية الاقتصادية في دول الخليج، في: *التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي*. الكويت: منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٩م، ٤٩٧-٥٠٩.

[٣٤] Hinricks, H . "The Structural Change During Development." In: *Readings on Taxation in Developing Countries*. Maryland: The Johns Hopkins Press, 1967.

[٣٥] Musgrave, R, and Musgrve, P. *Public Finance in Theory and Practice*. Third Ed; New York: McGraw -Hill Book Company, 1980 .

[٣٦] International Monetary Fund. *Government Finance Statistics Yearbook*. Washington D.C., 1996.

[٣٧] International Monetary Fund. *International Financial Statistics Yearbook*. Washington D.C., 1997.

[٣٨] Keynes, J. M. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. New York Chicago: Harcourt, Brace and World, Inc., 1936.

[٣٩] Kelejian, H. H. and Oates, W. *Introduction to Eonometrics*. New York: Harper and Row, 1989.

[٤٠] *Countries of the Word and Their Leaders Yearbook*, Vol.1 and 2. 1987.

Trade Openness, and Performance of Fiscal and Monetary Policies

Zakia Mishaa'l
Assistant Professor. Economics Department
Faculty of Economics & Administrative Science
Yarmouk University
Irbid , Jordan

(Received 19/2/1419H; accepted for publication on 23/10/1420H)

Abstract. The aim of this study is to investigate the effect of trade openness on fiscal and monetary policies. An econometric model is designed for this purpose. The Ordinary Least Square (OLS) technique is applied for five countries, which are different in their degree of openness, population size, and economic size. These countries are: Jordan, Egypt, Japan, Germany, and Malaysia.

The statistical results indicate that trade openness weaken the fiscal and monetary policies for all countries under study, but the weakness of these policies will be greater if the degree of openness is higher.